الملتقى الوطني التاريخي تقنيات وأدوات استعمال المصادر والأرشيف في البحث التاريخي

قسم التاريخ، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر

توظيف الأرشيف التونسي في دراسة الحراك الاجتماعي للجزائريين خلال الفترة الاستعمارية

Employing the Tunisian archive in studying the social mobility of Algerians during the colonial period

د.عايدة حباطي

جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة

habbati.aida@gmail.com

الملخص

تعتبر الوثائق الأرشيفية من بين أهم المصادر المادية التي يعتمد عليها البحث التاريخي، حيث تعنى هذه الأخيرة بحفظ شؤون تتعلق بالإنسان؛ إذ ترصد جوانب هامة من حياته السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية. تغذي البحث العلمي بما يحتاجه من مادة خبرية، تساعده في استرجاع هذا الماضي.

ونظرا لما عرفه الفرد الجزائري من وضع مزري في ظل التواجد الاستعماري، جعل بيئته طاردة له، فشهد حراكا غير مسبوق إلى خارج الديار، فإن الباحث يجد نفسه مضطرا لرصد هذه الحركة وتتبع أثارها إلى مصادر أجنبية في البلدان المغَادر إليها، بما في ذلك تونس التي عرفت منذ بداية الاحتلال تدفقا هائلا.

الكلمات المفتاحية:

الأرشيف التونسي، الوثائق، المهاجرون الجزائريون، تونس، فرنسا

Abstrect :

Archival documents are among the most important material sources upon which historical research relies. They preserve human affairs, documenting important aspects

of a person's political, military, social, and economic life. It feeds scientific research with the news material it needs, helping it recall this past.

Given the dire situation experienced by the Algerian individual under the colonial rule, which made his environment repellent to him. He witnessed an unprecedented movement outside his homeland, the researcher finds himself forced to monitor this movement and trace its effects to foreign sources in the countries to which he left, including Tunisia, which has witnessed a massive influx since the beginning of the occupation.

Keywords:

Tunisian archives, documents, Algerian immigrants, Tunisia, France

مقدمة:

ترتبط الكتابة التاريخية في استحضار الماضي واسترجاع تفاصيله وأحداثه بمادة مصدرية خبرية تعطي الباحث والدارس صورة تقريبية تمكنه من التحليل واستخراج منها معرفة عن الماضي الإنساني، ومن المصادر الهامة الوثائق التي يحتفظ بها دور الأرشيف. وقد عرفت الجزائر في ماضيها القريب من الفترة المعاصرة الحركة الاستعمارية التي كانت لها تداعيات على كل الاصعدة وخلفت مادة أرشيفية هائلة تبلغ ملايير الوثائق، تتضاعف بتقادم المرحلة. ومن هذه الوثائق من رصد حركة الجزائريين خارج الديار. واحتفظت دور والمراكز الخارجية بقسط من هذا الماضي المشرك من الفترة الاستعمارية.ومن هذه المراكز الأرشيفية التونسي الذي احتفظ بعدد من هذه الوثائق التي تُعنى بهذه الفترة الحرجة التي عرفت حراك اجتماعي لافت تحركت معه عددا من الدوائر الفرنسية قبل وبعد الحماية على تونس. بناء جاء موضوع هذه المداخلة الموسومة، **توظيف الأرشيف التونسي في دراسة الحراك الاجتماعي للجزائريين خلال الفترة الاستعمارية**.

الذي نتسأل من خلاله عن أرصدة الأرشيف التونسي في تتبع حراك الجزائريين خلال الفترة الاستعمارية وآليات توظيفها في كتابة تاريخ الجزائر؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية ارتأينا اثارة نقاط ثلاث:

-لمحة عن الأرشيف التونسي.

-الحراك الاجتماعي للجزائريين في تونس

- نماذج أرشيفية عن الحراك في الأرشيف التونسي.

I. -لمحة عن الأرشيف التونسي:

شهدت البشرية منذ القدم حركات الترحال، لعوامل متداخل تعكس حاجتهم للاستقرار وتلبية مطالب اقتصادية وأخرى سياسية وعلمية واجتماعية. وارتبط هذا التنقل والحركة البشرية في الفترة المعاصرة في الجزائر بالحركة الاستعمارية وانعكاساتها على الفرد الجزائري، والتي دفعته إلى الفرار إلى بلاد أخرى مشرقا ومغربا. ومن ذلك البلاد المجاورة التي استقبلت وفودا بشرية تصاعدت مع التواجد الاستعماري وسياسته القمعية. وهذا ما يدفع الباحثين المهتمين بهذه المرحلة في تتبع أثر التواجد الجزائري في هذه الديار، وطبعا لا يتأتى ذلك إلا بالعودة إلى الأرشيفات الخارجية. وتعتبر البلاد التونسية من بين المهاجر التي اتجه إليها الجزائريون، كان ذلك مصحوبا بوثائق إدارية وقرارات وتقارير الصادرة عن مختلف السلطات تحيلنا حتما إلى الأرشيف الوطني التونسي؛ كأحد المراكز التي تحتفظ بهذه الوثائق، والأكيد أنها ليست الوحيدة بتواجدها في محفظات المكاتب والأسر...وعليه فمن الأجدر الوقوف عند هذا المركز بالتعريف.

يعود تاريخ نشأة الأرشيف الوطني التونسي، إلى ما قبل فرض الحماية الفرنسي (1881) في عهد محمد الصادق باش باي، ووزيره الأكبر خير الدين باشا (1873-1879)، هذا الأخير الذي أسس في عام 1874 مصلحة الأرشيف في الوزارة الكبرى التي كان يترأسها سميت خزانة مكاتب الدولة، بجمع وثائق الدولة التونسية بمختلف أنواعها وترتيبها والحفاظ عليها.

أم من حيث مقر هذه المصلحة فكان في البداية في قصر باردو، ثم تقرر نقله إلى القصر الذي يعرف باسم دار الباي بالقصبة، وهي قصر الحكومة التونسية حتى 1998. أما مفره الجديد خلف المدرسة الصادقية (شارع 9 أفريل1938)[1]

مر الأرشيف التونسي بمراحل تنظيمية مختلفة، فخلال فترة الحماية الفرنسية (1881– 1956) تقلصت صلاحيات كل المؤسسات الإدارية، أين باشرت السلطات الفرنسية مع تعيين المقيم العام ادارة مع . حيث تم إنشاء إدارات فنية قامت بمهام

[1] خليفة حماش، **كشاف وثائق تاريخ الجزائر في الأرشيف التونسي**، منشورات كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، 2016، ص.5.

وزارات حقيقية تخضع للسلطات الفرنسية في تونس، فيما أصبحت وزارة الحرب والخارجية بيد السلطات الاستعمارية. في هذه المرحلة، تم تنظيم الوثائق الناتجة عن أنشطة السلطتين التونسية والفرنسية بطريقتين مختلفتين. بالنسبة إلى الإدارة التونسية والتي تسمى ''قسم الدولة''، فإن النظام المطبق في تنظيم الوثائق مستوحى من نظام ''مكاتب الضبط'' المستخدم في وزارة الشؤون الخارجية في فرنسا (نظرا إلى أن تونس، باعتبارها محمية فرنسية، تخضع لهذه الوزارة). تم تجميع وثائق المصالح المختلفة في سلاسل وفقًا لنظام تصنيف تم إنشاؤه مسبقًا. تم إنشاء مكاتب الأرشيف في الهياكل المختلفة لقسم الدولة لجمع الوثائق والملفات. ومنذ عام 1883، أصبحت "خزينة مكاتيب الدولة" تسمى "الأرشيف العام للحكومة" والذي تولى حفظ وثائق قسم الدولة بعد انتهاء الاستخدام الإداري لها. تم إلحاق هذه المصلحة بالكاتب العام للحكومة. أشرف على هذه المصلحة عددا التونسيين مثل شكري غانم، محمد القروي، حسن حسني عبد الوهاب ، طاهر اللجمي والعربي بن عبد الله وعلي عبد الوهاب ومحمد صلاح مزالي ....[1]

شهدت هذه المرحلة الحرجة من تاريخ تونس تحت سيطرة الحماية، عدم الاهتمام بكل المؤسسات على غرار إدارة التجهيز وإدارة المالية وإدارة التعليم العمومي والبريد والبرق والهاتف وإدارة الأمن العمومي، فهي لم تخضع لنفس طريقة التنظيم. في حين تم جمع الوثائق التي أنشأتها مصالح الإقامة العامة في تونس ورُحّلت إلى فرنسا (وهي تحت مسؤولية وزارة الخارجية الفرنسية). تمكنت تونس بجلب جزء هام من هذه الوثائق (1983) في شكل ميكروفيلم[2].

مع الاستقلال الداخلي لتونس في عام 1955، أعيد تنظيم مصالح رئاسة مجلس الوزراء بموجب أمر بتاريخ 13 أكتوبر 1955وسمّي الأرشيف العام للحكومة "الأرشيف العام". وابتدأ من عام 1967، خضعت كتابة الدولة لرئاسة الجمهورية لهيكل تنظيمي جديد وأصبحت إدارة الأرشيف: قسم الأرشيف العام والتوثيق. وهو هيكل مسؤول عن أرشيفات الدولة العامة والحفاظ عليها. قام القسم بإنشاء دليل عام لأرشيفات الدولة وإتاحته للباحثين لاستخدامه.

[1] https://www.archives.nat.tn/ar
[2] Ibidem

عند إنشاء الوزارة الأولى وتنظيم مصالحها بمقتضى الأمر عدد 70-118 الصادر في 11 أفريل 1970)، تغير معها الاسم القديم لإدارة الأرشيف ليصبح: "قسم الأرشيف العام". وإعطائه صبغة قانونية، وفق القانون رقم 88-95 المؤرخ أوت 1988 لتنظيم قطاع الأرشيف[1].

تم تقسيم أرصدة الأرشيف إلى خمسة أقسام، اهتمت فقط بالفترة التاريخية الحديثة والمعاصرة ويشمل:

القسم الأول؛ الوثائق الناشئة قبل 1881 وتضم بدورها،

-السلسلة التاريخية: يحتوي على 4668 ملف يعنى بالتاريخ الحديث للبلاد التونسية (من القرن 16 إلى القرن 19) وتحتوي هذه السلسلة على 6 أقسام :

-العائلة الحسينيّة وكبار موظفي الدولة

-الإدارات والهياكل العمومية ومراسلات القيّاد مع الباي والوزير الأكبر،

-التنظيم المالي،

-المسائل القضائية: القضاء الشرعي والقضاء السياسي الذي أسس بعد دستور 1861

– وثائق وزارة الحرب ووزارة البحر وما يعلّق بالشؤون العسكرية،

-العلاقات الخارجية :الاتفاقيات والمعاهدات خاصة مع الدول الأوروبية خلال القرنين 18 و 19.

– سلسلة الدفاتر الإدارية والجبائية: تمثل الدفاتر الجبائية والإدارية أقدم رصيد وثائقي بمؤسسة الأرشيف الوطني إذ تم تجميعه "بخزينة مكاتيب الدولة" وترتيبه منذ سنة1874 . ويقوم الترتيب الحالي للدفاتر الجبائية والإدارية على المواضيع من جهة وعلى ترقيم تسلسلي وتاريخي من جهة أخرى.

القسم الثاني، وثائق فترة الحماية ؛ وهو الذي يعنينا في هذه المداخلة ويشمل الوثائق المنشأة خلال فترة الحماية الفرنسية مصنفة في السلاسل التالية المبينة في الجدول أدناه: [2]

السلالسل	عدد الملفات	المحتوى
السلسلة: "A"	17879 ملفا	بالإدارة الجهوية والمحلية والحدود. والتنظيم الإداري وبالموظفين كالقياد والكواهي والشيوخ.
السلسلة"B"	1769	أمناء المهن والحرف (شؤون الاقتصادوالفلاحة والمهن)

[1] https://www.archives.nat.tn/ar

[2] زيارة خاصة للأرشيف التونسي سنة 2016.

السلسلة: "B1"	5306	بالشؤون العدلية (العدول، القضاء، محاكم الشرع)
السلسلة: "C"	1695	إدارة الأوقاف وملفات المسائل العقارية وممتلكات المؤسسات الدينية والتعاونية وأحباس الحرمين الشريفين .
السلسلة: "C1"	2854	ملفات إدارية لموظفي جمعية الأوقاف والملفات التي تتعلق بالتصرف الإداري والمالي لنياباتها الجهوية
–السلسلة: "C2"	2215	ملفات جمعية الأوقاف (العقارات والأملاك التي أوقفها وترميم الزوايا وإعانة الفقراء وإيواء الزائرين
السلسلة: "D"	11437	الشؤون الدينية في البلاد التونسية خلال فترة الحماية المؤسسات الدينية كالزاويا والجوامع والمساجد والقائمين عليها كالأئمة والطرق الصوفيّة).
السلسلة: "D1"	325	بيت المال (التركات التي لا وارث لها)
السلسلة: "E"	18019	أنشطة المؤسسات والمصالح الإدارية خلال الحماية وعلاقاتها مع السلطة المركزية.
السلسلة: "F"	980	الوثائق المتعلقة بالعائلة الحسينية وأخرى متعلقة بالشؤون الدبلوماسية والقنصلية.
السلسلة: "G"	433	المراقبين المدنين والعمال على المناشير الوزارية المتعلقة بالميادين الإدارية والقضائية والمالية بالإيالة التونسية.
السلسلة: "K"	254	تحاليل صحفية للقضايا السياسية في تونس وفي الخارج.
السلسلة: "L"	2039	شؤون إدارة الجامع الأعظم وفروعه خلال فترة الحماية الفرنسية (التعليم الزيتوني وبملفات المدرسين والإداريين والتلاميذ بالفروع الزيتونية).
السلسلة: "M"	4800	الأشغال العمومية والبلديات والشركات (الفوسفاط، السكة الحديد)
السلسلة: "MN"	268	المراسلات مصالح الأمن العمومي إلى الكاتب العام للحكومة التونسية (مراقبة النشاط السياسي والنقابي خلال فترة الحماية).
السلسلات "SG"	2167 صندوق أرشيف	مصالح الكتابة العامة للحكومة التونسية إلى إنشاء رصيد "الكتابة العامة" من الوثائق النصوص التشريعية والمراسلات الإدارية النشريات وشكاوى وتقارير

II الحراك الاجتماعي للجزائريين في تونس:

كانت تونس من بين البلدان التي عرفت تدفقات بشرية جزائرية متتالية، ارتبطت بجملة من العوامل؛ منها القرب الجغرافي إذ تعتبر تونس من بين أهم البلدان العربية مقصدا للهجرة بالنسبة للجزائريين؛ ونظرا لقرب المسافة التي عززت الروابط الاجتماعية والحضارية، وهو ما يفسر سهولة انتقال الجزائريين واندماجهم السلس فيها. إلى جانب التقارب التاريخي والمعتقد واللغوي والعادات والتقليد؛ لذلك وجد فيها الجزائريون موطنا للاستقرار عند بعضهم، فرارا من بطش الإدارة الاستعمارية. ومنطقة عبور عند غيرهم الآخر، يتمكنون عبر حدودها الشرقية الوصول إلى مصر والمشرق عامة.

بدورها شجعت الفتاوى على الفرار إليها، دراء لدينهم وأعراضهم. كما كانت بالنسبة لبعضهم ملجأ سياسيا للمقاومين والفارين من العقوبات القانونية الصادرة في حقهم. فقد أصدرت المحاكم الفرنسية أحكاما بطرد مئات العائلات إلى تونس كفرع أولاد المقراني الذين تزعمهم ناصر بن شهرة. وهناك منحهم الباي في تونس العاصمة قطعة أرض يعيشون منها[1]. وقد سجلت الإحصاءات ما مجموعه (16600) مهاجرا سنة (1876). ومما ميز تونس بالنسبة للجزائريين توفرها على جامع الزيتونة الذي يعد مركزا علميا هاما افتقدته الجزائر. وعلى صعيد أخر ففي مراحل من الاحتلال الفرنسي جعلت فرنسا في الجزائر من البلاد التونسية محطة تتخلص فيها من المغضوب عليهم سواء من الأفراد الذين ارتكبوا جرائم وجنح ونزاعات بين الأفراد أو المقاومين الذين عدتهم فرنسا متمردين وخارجين عن القانون، ومن الفارين من العقوبات القضائية والمتهربين من دفع الضرائب. وملجأ في الكوارث الطبيعية، سمحت السلطات نفسها لعبور الأهالي المتضررين من الجفاف، بأن منحتهم رخص الخروج، وقد استغلتها بعض العائلات للخروج من البلاد. وقد استمرت التدفقات البشرية مع استمرار الوضعية الاستعمارية، تضاعفت بشكل كبير أثناء الثورة التحريرية مع العمليات العسكرية وإنشاء المحتشدات ، وتحطيم المساكن ونسف القرى[2].

وكانت تونس من بين أهم البلدان العربية مقصدا في الهجرة؛ وعرفت مع بداية احتلال الجزائر دينامية كبيرة حركت من وتيرة الهجرة، التي بدأت مع احتلال عنابة (1831) باتجاه بنزرت. واستقبلت تونس وفودا من المهاجرين الجزائريين، بصفتهم مزارعين وفلاحين، تمتعوا من الإعفاء من الضرائب والخدمة العسكرية، وعملوا كحراس عسكريين في المراكز. ومع تضاعف أعداد المهاجرين المتدفقة على تونس، شكل ذلك قلقا لدى الإدارة الاستعمارية، حيث تحولت الهجرات من الصفة الفردية الرسمية إلى جماعية سرية وهو ما أكدته أرصدة الأرشيف التونسي السلسلة C [3]. فكانت موطنا للاستقرار عند بعضهم، فرارا من بطش الإدارة الاستعمارية. ومنطقة عبور عند غيرهم، يتمكنون عبر حدودها الشرقية الوصول إلى مصر والمشرق عامة، مرورا بطرابلس في مسار بري، بجوازات سفر تسلم لهم من الإدارة الاستعمارية في تونس[4]. فيما يختار أغلبهم التنقل سرا إلى سوريا، خاصة عقب فرض الحماية على تونس (1881)، أين تعرضوا لكثير من المضايقات.

---

[1] خير الدين شترة: **المهاجرون الجزائريون إلى البلاد التونسية**، دار كردادة، الجزائر، 2013، ص.246.

[2] عايدة حباطي: **الجزائريون ورحلة البحث عن الهوية القانونية في تونس من خلال الوثائق الفرنسية**، الملتقى الدولي، التواصل الاجتماعي والاقتصادي بين الجنوب القسنطيني والغرب والجنوب التونسي (1830-1956)، جامعة باتنة 1، 10-11 ماي 2023

[3] A.N.T ,série C,276(BIS) , Dossier1/13 NP324D.EX 1876-1912 .
A.N.T ,série C,277 , Dossier 1.2.3.4, , Document NP(103) (89) (96) (18).

[4] A.N.T ,série, C276(BIS) , Dossier 4 /3 ,NP 342 .

حيث خيرتهم سلطة الحماية (المقيم العام) في الفترة الممتدة ما بين 1899و1916، بين التجنس بالجنسية الفرنسية أو البقاء كرعايا تونسيين، عليهم ما على التونسيين من حقوق اتجاه فرنسا؛كدفع الضرائب والخدمة العسكرية.[1] ويبدو أن فرنسا في هذه الفترة كانت في وضع حرج، حيث تصاعدت أعداد المهاجرين نحو تونس، فأرادت إيجاد صيغة قانونية لهؤلاء المهاجرين، تضبط بها حركة الهجرة في محميتها الجديدة ، أما مسألة الحصول على الجنسية الفرنسية، فإنه لم يكن بالسهولة الموصوفة، وهم في المهجر، كما أن طلبها أمر مستبعد، وقد كانت متاحة لهم في الجزائر، كانت قوانينها أحد الأسباب التي جعلتهم يفرون من ديارهم، خشيتا على دينهم.

اعتبرت تونس بعد الحماية الفرنسية، معبرا باتجاه سوريا ولبنان بطرق سرية، فلم تظل مطمحا للجزائريين بعد أن وطأها الاستعمار هي الأخرى. واستعان الجزائريون فيالمرور إلى بلاد الشام، بالسفن الانجليزية والايطالية، التي قدمت لهم يد المساعدة، دون جوازات سفر، وهو ما أخطر به المقيم العام الفرنسي في تونس، في تقرير له سنة (1888) الإدارة الفرنسية في الجزائر، بعد مغادرة أكثر من (237) جزائري، وقد أثارت هذه المساعدات استياء فرنسا، واعتبرتها تدخلا في الشأن الفرنسي. ويبدو أن في مساعدة المهاجرين إلى المشرق، له مبررات تنافسية؛فانجلترا وهي المنافس العنيد لفرنسا، لن ترضى بشكل طوعي أن تنافس حظوظها في المشرق. بينما إيطاليا التي لم تنل نصيبها بعد من الشمال الإفريقي، هدرت فرنسا حلمها في ضم تونس، وهي الأقرب إلى مجالها الجغرافي.

تعتبر الإحصاءات المتعلقة بهجرة الجزائريين مرآة عاكسة لحياتهم البائسة في الجزائر، نتيجة وضعية استعمارية، جعلت المسلمين الجزائريين في حالة تذمر دائمة، ما دفعهم إلى الهجرة الجماعية، إلى بلاد الشام (سوريا، لبنان، فلسطين)، كما استقبلت مصر وفودا أخرى، حيث سجلت القنصليات الفرنسية على مستواها ما يقارب (1744) مهاجر سنة (1870)،الذين تم تسجليهم، على اعتبارهم مهاجرين شرعيين[2].

تبين التقارير الصادرة عن مختلف السلطات الفرنسية والتونسية التي احتفظ بها الأرشيف التوتسي؛ كالمجالس الولائية والبلدية واللجان المالية. بالإضافة إلى مراسلات القناصل الفرنسيين في بلاد الشام واسطنبول، ووزارة الخارجية الفرنسية، والإقامة العامة بتونس في شكل تقارير أمنية[3]قد ثارت المسألة أجمعت فيها كل الأطراف أن على فرنسا التحرك بسرعة لمنع الهجرة إلى المشرق، التي أضحت تمس بسمعتها في المنطقة؛ ومعها راقبت من خلالها حركة التنقل بين القطرين (الجزائر وتونس)، وتسليم جوازات السفر، ومراقبة المهاجرين؛ سواء الذين استقروا في تونس أو الذين جعلوا منها معبرا للحج والهجرة إلى بلاد الشام.

III نماذج أرشيفية عن الحراك في الأرشيف التونسي:

---

(1)A.N.T ,série, C278 , Dossier3 , Document 1/48, D.EX 1899-1916.

(2)عمار هلال: "الطلبة الجزائريون في الأزهر عام 1916"، **مجلة الثقافة**، ع.79، وزارة الثقافة، الجزائر، 1984، ص.123.

(3)**A.N.T , Série A , C276(BIS), Dossier 13 /1 ,NP324 , D ex1896- 1916.et A.N.T , Série A , C277, Dossier(1-2) ,Document NP.103- 89.**

احتوى الأرشيف التونسي المطلع عليه أرصدة قيمة، التي تتبعت الحركة التنقل والمراقبة المهاجرين الجزائريين، ويتعلق الأمر بالمجموعتين (A) و(E)؛ فاحتوت كلا مجموعتين على ملفات هامة، صنفت حسب مواضيعها في علب.اعتمدنا على العلبة رقم(276) التي قسمت لملفين؛ تضمن الأول، المراسلات الإدارية والتقارير الأمنية، حول إجراءات إعادة المسافرين إلى الحج خلسة من التونسيين والجزائريين إلى أوطانهم. وملف ثان احتوى على مجموعة من الوثائق، تتعلق بتسليم جوازات سفر للجزائريين والتونسيين لوجهات مختلفة خاصة سوريا. كما اطلعنا على علب من نفس المجموعة (A)؛ كالعلبة(277)، وما تضمنته من وثائق تخص المراسلات والأمريات حول التنقل بين تونس والجزائر. والعلبة رقم(278) بمحتواها المتضمن مراسلات إثبات الجنسية، بتخيير الجزائريين فيها بين صفة رعايا تونسيين أو التجنس بالجنسية الفرنسية. أما المجموعة الثانية (E)، فقد تضمنت العلبتين(550) و(555)، على ملفات تخص بعض الشخصيات الجزائرية المشتبه فيهم؛ منها بالإضافة إلى المجموعة D. وعموما فإن هذه الوثائق التي كان جلها ذو طبيعة إدارية تعكس واقع سياسي بين البلدين الحماية والاحتلال وما تبعها من تضييق على حركة تنقل الجزائريين إلى تونس كعوام وطلاب وحجاج، ورصد ومراقبة نشاطهم في تونس وانتقالهم إلى ضفاف أخرى بجوازات سفر أو بطرق غير شرعية.

من خلال الاطلاع على مجموعة من أرصدة الأرشيف التونسي، التي تتبعت حركة الجزائريين في تونس؛ من حيث انتقالها، قد أتاح أمام الباحثين، دون قصد من مدونيها في شكل تقارير أو طلبات أو مسائلة قانونية؛ كانت في الأساس وثائق إدارية لم تعنى أثناء كتابتها بتفاصيل يهتم الباحثين وتفتح أمامهم أفاق بحثية, كالمناطق القادمين منها كتبسة، قسنطينة، سطيف.....ورصدت نفس الوثائق المناطق التي استقبلتهم كقفصة و بنزرت..

حملت الوثائق توقيعات لشخصيات مثلت سلطة الاحتلال في الجزائر، ووزارة الخارجية وقنصلية فرنسا في تونس، المقيم العام، والحكومة التونسية، والمراقب المدني والوزير المفوض المقيم العام للجمهورية الفرنسية ألبيتيط (Alapetite)؛ وبلون (Blanc)، السكرتير العام في الحكومة المؤقتة...وتتبع تطور الكتابة العامة للحكومة التونسية منذ إنشائها سنة 1883 تحت الإشراف المباشر للكاتب العام للحكومة الذي كان موظفا فرنسيا ساميا. ثم حذفت سنة 1922وأعيد إنشاؤها سنة.1933

تعتبر هذه الأرصدة مصدرا هاما من المصادر التي تتيح أمام الباحثين أسماء المهاجرين الجزائريين إلى نونس وأيضا فئاتهم كطلبة وعمالا وحجاجا والذين جعلوا منها مطية للوصول إلى المشرق.

أثارت الإدارة الاستعمارية العديد من المسائل التي ارتبطت بالتواجد المهاجرين الجزائريين، كمسألة الجنسية، والتجنيد، دفع الضرائب، الترحيل، الهجرة غير شرعية.

تؤكد الوثائق والمراسلات الرسمية الفرنسية على المراقبة الدقيقة والبحث والتحري والمتابعة راقبت من خلالها حركة التنقل بين القطرين (الجزائر وتونس)، وتسليم جوازات السفر، ومراقبة المهاجرين؛ سواء الذين استقروا في تونس أو الذين جعلوا منها معبرا للحج والهجرة إلى بلاد الشام. وهي نماذج تعكس طبيعة هذا الحراك في ظروف استثنائية عاشها القطرين (الجزائر وتونس) بعد الاحتلال فرض الحماية.

من الممارسات التي طبقت على الجزائريين تحديد جنسية الجزائريين؛ ففي مراسلة أرسلها المراقب المدني في بنزرت إلى السيد ألبيتيط الوزير المفوض المقيم العام للجمهورية الفرنسية في تونس في تاريخ فيفري 1917، رد على الشكوى المقدمة ضد السيد محمد بن محمد بن سليمان سماوي التي تحمل رقم 97، في تاريخ 24 نوفمبر 1916. وأكد فيه على أن الأخوين المقدمة ضدهم الدعوى (عمر و منصور) لا يحملان شهادة الجنسية، ولم يوجد لهما طلبا مسجلا للحصول عليها في أرشيف المركز المتعلق بالجزائريين. لذلك يعتبران أمام السلطات الإدارية من الناحية القانونية تونسيان. وأكد المراقب المدني في الأخير أن أفرادا من نفس عائلة سماوي تحمل صفة رعايا فرنسيين كالحاج محمد بن أحمد سليمان وعلي وبلقاسم بن بن أحمد سليمان[1]. ونفس شيء قامت به السلطة الحماية بالتحقيق في شأن فاطمة أرملة صلاح بن خليل في وضعها القانون، وأخوها الهادي بن حسان الشريف[2]. كما طالت شخصية أحمد توفيق المدني الجزائري الأول وليد تونس، والتي هاجرت إليها العائلة بعد ثورة المقراني، الذي وضع تحت الرقابة الأمنية من طرف المقيم العام الفرنسي بتونس، بأمر من وزارة الشؤون الخارجية. رسالة من المدعو محمد بن عبد الله بن صالح الطرابلسي للكاتب العام للحكومة العامة عن قصيدة تحريضية من توفيق المدني كانت مناهضة لفرنسا[3]

من مظاهر الحراك الاجتماعي، انتقال الحجاج الجزائريين عبر طريق القوافل، التي جعل منها بعضهم مطية للاستقرار، ولجأت، ومن ذلك المراسلة التي قدمها المراقب المدني عن مراسلة أهلي بعض الحجاج للدفع عنهم قبل ترحيلهم يتعلق الأمر بمستحقات مالية للحاج عبد الكريم بن حاج محمد الدوقي، ومحمد بن محمد عيساوي ودفعت عنهم الحكومة التونسية وأثبت خلال ذلك القايد سي حسن بركات على قدت عائلاتهم على التسديد[4].

---

[1]A.N.T ,série A, C278 , Dossier3 , Doc 20 , (26 Février 1917)

[2]A.N.T ,série A, C278 , Dossier3 , (24 November 1915)

[3]A.N.T, Série E, C550, Dossier 30/15, Doc26, (20 Février 1915)

[4]A.N.T ,série A, C276 , Dossier4 ,18 Mai1914)

إلى جانب شكلت الرحلة العلمية، التي قصد فيها الطلبة الجزائريون الزيتوزنة، التي وجدوا فيها ظالتهم، لتطوير قدراتهم العلمية، وقد كان الأرشيف التونسي أرصدة رصدت أسماء الطلبة وإعانتهم ومراقبتهم، ونشاطهم والأماكن التي جاؤوا منها. وقد استغل خير الدين بن شترة في أطروحاته عددا معتبرا من هذه الوثائق في مجلدات ثلاث.[1]

وفي الأخير نخلص، أن الأرشيف الخارجي من بين المصادر الهامة في كتابة تاريخ الجزائر، .ويعتبر من الأرشيفات الغنية والمتنوعة في كتابة تاريخ الجزائر، وجمع الذاكرة الوطنية الموزعة عبر ما يزيد عن 30 دولة، إن نالت بعض الأرشيفات من اهتمام المؤرخين في أباحثهم ودراساتهم، على غرار الأرشيفات فرنسا خلال الفترة الاستعمارية ، وأيضا الأرشيف التركي في حقب معينة وبعض الأرشيفات العربية ما عدا ذلك لا تزال عددا من المراكز الأرشيفية ميدانا بكر يحتاج إلى جعله متاحا أمام الدراسات البحثية الجادة.

وفي ختام هذه المداخلة نقترح مجموعة من التوصيات؛

-جعل المصادر متاحة أمام المهتمين، في شكل كتابات ومؤلفات ووثائق والجرائد ومجلات، تتيح للباحثين تثمين مواضيعهم بمادة جديدة تفتح أفاق بحثية تبعد البحث عن التكرار وإعادة نفس المواضيع إلى حد تمييعها. وذلك بإنشاء منصة إلكترونية تشرف عليها مؤسسة رسمية تشرف على الغربلة والتنظيم والتبويب، على غرار المكاتب الإلكترونية العالمية.

-إماطة اللثام عن جهود بعض الشخصيات التي أفنت عمرها في الأرشيفات وفهرستها وجعلها ميسرة في دور الأرشيف.

– أن تقوم المؤسسات الجامعية بشراكة مع المراكز الأرشيفية المحلية والوطنية التي تمكن المؤرخين من المادة المصدرية في أبحاثهم. لأهمية الأرشيف في البحث التاريخي. إلى جانب ما تحتفظ به بعض الجمعيات والأسر والتسجيلات الصوتية والمرئية، حفاظا على الذاكرة الوطنية.

-قائمة المصادر والمراجع:

-A.N.T ,série C.276 , Dossier1/13 NP324D.EX 1876-1912 .
-A.N.T ,série C.277 , Dossier 1.2.3.4, , Document NP(103) (89) (96) (18).
-A.N.T ,série, C276 , Dossier 4 /3 ,NP 342 .
-A.N.T ,série, C278 , Dossier3 , Document 1/48, D.EX 1899-1916.

[1] خير الدين شترة، الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900-1956، 3ج، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009.

-A.N.T , Série A , C276, Dossier 13 /1 ,NP324 , D ex1896- 1916.et A.N.T , Série A , C277, Dossier(1-2) ,Document NP.103- 89.

-A.N.T ,série A, C278 , Dossier3 , Doc 20 , (26 Février 1917)

-A.N.T ,série A, C278 , Dossier3 , (24 November 1915)

-A.N.T, Série E, C550, Dossier 30/15, Doc26, (20 Février 1915)

-A.N.T ,série A, C276 , Dossier4 ,18 Mai1914)

-A.N.T , Série A , C276, Dossier 13 /1 ,NP324 , D ex1896- 1916.et A.N.T , Série A , C277, Dossier(1-2) ,Document NP.103- 89.

-A.N.T ,série A, C278 , Dossier3 , Doc 20 , (26 Février 1917)

-A.N.T ,série A, C278 , Dossier3 , (24 November 1915)

-A.N.T, Série E, C550, Dossier 30/15, Doc26, (20 Février 1915)

-A.N.T ,série A, C276 , Dossier4 ,18 Mai1914)

-https://www.archives.nat.tn/ar

-خليفة حماش، **كشاف وثائق تاريخ الجزائر في الأرشيف التونسي**، منشورات كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، 2016.

-خير الدين شترة: **المهاجرون الجزائريون إلى البلاد التونسية**، دار كردادة، الجزائر، 2013.

- عايدة حباطي: **الجزائريون ورحلة البحث عن الهوية القانونية في تونس من خلال الوثائق الفرنسية**، الملتقى الدولي، التواصل الاجتماعي والاقتصادي بين الجنوب القسنطيني والغرب والجنوب التونسي (1830-1956)، جامعة باتنة 1، 10-11 ماي 2023

-عمار هلال: "الطلبة الجزائريون في الأزهر عام 1916"، **مجلة الثقافة**، ع.79، وزارة الثقافة، الجزائر، 1984.

-خير الدين شترة، الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900-1956، 3ج، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009.